العرب والعثمانيون: إعادة قراءة لتاريخ الفترة العثمانية في العالم العربي

محمود أحمد عبداللهي أحمد

مهما يكن من أوجه النقد لفترة الحكم العثماني للعالم العربي، إلا أن ذلك الحكم ساعد على إيجاد وحدة سياسية واقتصادية من نوع خاص، بين الولايات العربية لأول مرة بعد ضعف الدولة العباسية، وما ترتب على ذلك من آثار مهمة على الحياة الاجتماعية.

أدّى تصاعد الشعور القومي العربي المستقل في القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، إلى التأكيد على إبراز ملامح الشخصية القومية للعرب، عن طريق كتابة تأريخهم، لا سيما الجبرتي، الذي كثيرًا ما كان يهاجم العثمانيين، الأمر الذي جعل المؤرخين المحدثين يستندوا إلى كتاباته في مهاجمة الحكم العثماني، معولين أيضًا على ما نقله ابن إياس عن الحكم العثماني، وما ذكره عن الفساد الإداري والمالي للدولة العثمانية، ناسجًا خيوط النقد والسخرية على الحكم العثماني، بالرغم مما أحاط الدولة العثمانية من هيبة، وبالرغم من أنها حافظت على الهوية الإسلامية، عبر ستة قرون من الزمان، وهي أطول فترة تحكم فيها دولة تتبنى نظام الخلافة، على مدار التاريخ الإسلامي.

من هنا جاءت دراسة محمد عفيفي في كتابه "عرب وعثمانيون: رؤى مغايرة" ليقدم صورة دقيقة لحالة مصر تحت الحكم العثماني، لكونها حقبة تاريخية لها ما لها، وعليها ما عليها، منتقدًا عملية التعميم التاريخي لتلك الفترة، التي وقع فيها العديد من المؤرخين، بوصفها أسوأ مرحلة تاريخية في حياة مصر. وهو الأمر الذي دفعني لكتابة هذا المقال في هذا الموضوع، لبيان وتوضيح باختصار هذه الرؤية المغايرة، وماذا أراد الكاتب أن يقول.

الأيدولوجيات ودورها في تشكيل الوعي التاريخي

نبدأ بمناقشة الأيدولوجيات، ودورها في تشكيل الوعي التاريخي، لاسيما الحقبة العثمانية، من القوميين الليبراليين وعلى رأسهم لويس عوض وعبد الرحمن الرافعي، ومن الوطنيين ومن نستطع أن نسميهم الاسلاميين مجازًا مثل محمد فريد. ثم نعرج إلى الدراسات الجديدة التي تناولت العثمانيين، وأورد الكاتب محمد عفيفي أمثله كثيره لكتاب عرب، وغربيين، وحتى إسرائيليين كتبوا في هذا الموضوع.

وتوضح الدراسات الجديدة؛ إن الدولة العثمانية في الوطن العربي، لم تكن

بمثل هذا السوء الذي تناولتها بها الاقلام العربية. لا سيما بعد الذي تبين لنا من الكم الهائل من الرحاله المسلمين والعرب، والذين جاءوا إلى مصر، فنفهم من سياق كلامهم إن مصر لم تكن خرابًا، كما يظن الرافعي، أو انعدمت فيها الثقافة كما يظن لويس عوض، بل كانت مناره للعلم والثقافة. وعندما نلقي نظرة على المجتمع المصري في العهد العثماني بشيء من الموضوعية؛ فهو لا مجتمع ملائكة، ولا مجتمع شياطين، وأوضاعهم في العهد العثماني كأوضاع أي مجتمع يمر بمراحل قوة ومراحل ضعف، بالقياس مع مجتمعات تلك الفترة وظرفيتها الزمنية.

فعندما يتطرق المرء إلى الحديث عن الفترة العثمانية، يصطدم بحقل الأيديولوجيات والخلافات النظرية الجدلية، الأمر الذي جعل الجميع يطرح التساؤل التالي: بماذا يمكن وصف مجيء الدولة العثمانية للعالم العربي، أو مجيء السلطان سليم الأول إلي العالم العربي 1517. فهل هو فتح أم غزو؟

وهنا من الممكن أن نحتكم إلى التاريخ؛ للإجابة على هذا السؤال، لا سيما وأن هناك تيار قومي مصري، وفي بعض البلاد العربية قومي عربي، ينظر إلى مجيء العثمانيين إلى المنطقة العربية على أنه بمثابة غزو، وأن هذا الغزو من عوامل نمو الوعي القومي العربي. ويصفهم بالغزو لأنهم جاءوا دون رغبة أهالي المنطقة.

وعلى الجانب الآخر تيار أيديولوجي إسلامي يرى في مجيء الأتراك فتحًا جديدًا في تاريخ الإسلام، وتوطيدًا لآخر خلافة إسلامية "الخلافة العثمانية"، وأن هذا الفتح حمى العرب من السقوط سريعًا في أيدي أوروبا الصليبية الجديدة، وينحسر هذا الجانب على سقوط الخلافة العثمانية، التي في رأيهم كان من الممكن أن تحمي فلسطين من السقوط في أيدي اليهود.

وإذا انتقلنا إلى مسألة هل الوجود العثماني في مصر هو احتلالًا؟ سنجد أن هذا المفهوم ظهر مع نشوء الفكرة القومية في مصر والعالم العربي في أواخر القرن التاسع عشر، وأن مقولة أن الفتح العثماني هو احتلال، هي مقولة يروج لها أنصار التيار القومي المصري المتعصب كما يرى البعض. وبالتالي فإنه ليس احتلالًا؛ لأن الدولة العثمانية؛ هي التدرج الطبيعي للدولة الإسلامية، سواء لمصر، أو لغيرها من الدول العربية. وأن الفكرة القومية لمصر، التي تحاول أن تجد جذور لها في الدولة الإسلامية، والتي تكونت، وكانت قاعدتها مصر.

أمّا موضوع أن الدولة العثمانية، سبب تخلف مصر والولايات العربية، فهنا نجد أن أصحاب هذا الاتجاه على رأسهم جورج زيدان، وعبد اللطيف حمزة، وعبد المنعم ماجد، ارتكزوا على التعميم من حيث أن العصر المملوكي؛ هو خير في مجمله، والعصر العثماني هو شر في مجمله، حيث كان العصر المملوكي؛ هو ذروة تألق مصر الإسلامية، والعصر الذي أصبحت فيه مصر قاعدة لدولة مترامية الأطراف.

ولكن وفقًا لنظرية ابن خلدون في صعود وهبوط الدول، فإن الدولة المملوكية؛ عاشت في فتراتها الأخيرة أزمات اقتصادية، أهمها انهيار النظام النقدي، وإختفاء الذهب والفضة، فضلًا عن انتشار الأوبئة والمجاعات، بالإضافة أيضًا إلى تغيرات دولية؛ أهمها صعود قوة البرتغاليين، واكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، مما أثر على تجارة الترانزيت، بالإضافة ايضًا إلى تعسف المماليك في سياستهم الضرائبية واللجوء إلى الاحتكار.

ومن هنا تسقط نظرية أن الغزو

العثماني أنهى مجد مصر وعزها، كما تسقط مقولة التعميم بإطلاق أحكام عامة على عصر، دون النظر في التغيرات المختلفة. ويتضح من هذه الأحداث - أحداث تلك الفترة - أن الدولة العثمانية انتشلت مصر من الضياع، والمجاعات، والأوبئة بعد انهيارها اقتصاديًا، وحافظت على دورها الإقليمي. وما ينطبق على مصر ينطبق على باقي الولايات العربية.

ويؤكد ذلك أندريه ريمون الباحث المتخصص في تاريخ الولايات العربية في العصر العثماني، حيث يقول "إن إحلال إمبراطورية قوية وموحدة (الدولة العثمانية)، مكان مجموعة من الدول على مستوى العالم العربي. تلهث من الإرهاق، كان مفيدًا للمدن، التي ظلت تعاني منذ قرن من الزمان من آثار هذا التدهور السياسي".

التيارات الفكرية: الليبرالي القومي أمام التيار الإسلامي

وعندما ننظر إلى مقولة رضوان السيد "إن العثمانيين بدوا في الكتابات القومية العربية علة العلل في الانحطاط العربي، كما بدوا فرسان الجهاد، ورمز قوة الإسلام، ومجده في كتابات الإسلاميين في العقود الثلاثة الأخيرة"، نجد أنه يجسد لوجهتين نظر للرؤية غير الواضحة لا سيما بعد النظرة المثالية للدولة العثمانية، رمز قوة الإسلام ومجده، التي لم تكن فقط وليدة العقود الثلاثة الأخيرة ولكنها نظرة تردد في لحظات الترقب، وانتظار الجديد. إذا نجد أن هذه النظرة عند أحد كبار الزعماء الوطنيين في مصر في مطلع القرن العشرين؛ وهو محمد فريد، وهذا مع بدايات الانهيار السريع للدولة العثمانية، ومشروع الخلاص الأخير المتمثل في الجامعة الإسلامية على يد السلطان عبد الحميد، وإرتباط الحزب الوطني بالإنتماء للدولة العثمانية في محاولة لنزع الشرعية عن الاحتلال البريطاني في مصر. وفي هذه الظروف أصدر محمد فريد كتابه الشهير "تاريخ الدولة العلية العثمانية" موضحًا في بدايته أن الهدف الأساسي لكتابه؛ وهو إبراز الرسالة الإلهية للدولة العثمانية في نجدة الأمة الاسلامية.

أمّا التيار الليبرالي القومي: فنجد أن عبد الرحمن الرافعي مؤرخ تاريخ الحركة القومية، يعد أبرز من يمثل هذا الاتجاه، فأعماله أدت إلى ترسيخ صورة معينة عن الدولة العثمانية، طيلة الفترة الليبرالية، التي عاشتها مصر منذ إعلان استقلالها عام 1922, حتى قيام ثورة 1952. وامتد تأثيره إلى عملية التأريخ لهذه الفترة، وينتمي الرافعي إلى ما يمكن تسميته تجاوزًا المؤرخين الهواة، فثقافته الحقوقية انطبعت على طبيعة كتابته التاريخية، وأحكامه القيمية.

فعندما يبدأ عبد الرحمن الرافعي تأريخه للحركة القومية، يبدأ ذلك بقدوم الحملة الفرنسية، ونمو الوعي القومي لمقاومتها، متجاهلًا بذلك الفترة السابقة على الحملة الفرنسية، ويتناول تاريخ الفترة العثمانية في صفحات قليلة، يصف فيها هذه الفترة إجمالًا قائلًا: "كان لنظام الحكم الذي رزخت تحته البلاد من عهد الفتح العثماني أسوأ الأثر في حالتها السياسية والعمرانية".

وهكذا يقع الرافعي في نفس المشكلة الأساسية، التي يقع فيها من يؤرخ للفترة العثمانية، ألا وهي التعميم التاريخي. فالرافعي هنا في الحقيقة يؤرخ للفترة القصيرة السابقة على الحملة الفرنسية، ولكنه يعمم هذه المقولة على بقية القرون الثلاثة السابقة على الحملة الفرنسية. هذا إذا سلمنا جدلًا بانهيار الأوضاع في مصر في تلك الفترة، كتمهيد تاريخي لمجيء الفرنسيين. ويمثل هذا الاتجاه أيضًا حسين فوزي في كتاب "سندباد مصر"، ولويس عوض الذي يعتبر من أخر هذا الجيل الليبرالي، الذي تأثر بفكر القومية المصرية.

في حين تراجع التيار الليبرالي القومي أمام التيار الإسلامي بعد هزيمة 1967. حيث ظهرت الكتابات، التي تعيد قراءة التاريخ من منظور إسلامي، وتركزت معظمها على تجربة الدولة العثمانية، باعتبارها أخر خلافة إسلامية، والذي أعقب سقوطها في نظر الكثيرين، اقتسام الوطن العربي والإسلامي بين دول أوروبا، فضلًا عن ظهور القضية الكبرى في التاريخ العربي المعاصر، ألا وهي قضية فلسطين، حيث حاول البعض التركيز على دور الدولة العثمانية في الحيلولة دون السقوط الكبير لفلسطين في أيدي اليهود. وفي ذلك المناخ ظهر الجزء الأول من العمل الضخم للدكتور عبد العزيز الشناوي والمعنون "الدولة العثمانية: دولة إسلامية مفترى عليها".

المدارس التاريخية ودورها في كتابة التاريخ العثماني

فضلًا عن التيارات السابقة، ودورها في كتابة التاريخ العثماني. لا سيما وأن هناك جهات أخرى كالمدرسة الإقليمية لكتابة هذا التاريخ؛ ومنها المدرسة المغاربية التي تميزت بطابع خاص في الاهتمام بالتاريخ العثماني. ويأتي ذلك

نتيجة الظروف التاريخية المصاحبة لمجيء العثمانيين إلى بلاد المغرب. إضافة إلى طبيعة الاستعمار في تلك المنطقة بعد الفترة العثمانية. أما المدرسة المصرية فقد وقعت منذ البداية في أزمات أيدولوجية كبيرة، أثرت على تطور الاهتمام بالفترة العثمانية، ولعل أول هذه المشاكل هي مشكلة التحقيب، والمتمثلة في عام 1017؛ وهو عام دخول العثمانيين مصر, وعام 1798؛ وهو عام قدوم الحملة الفرنسية. أما المشكلة الثانية؛ وهي تركيز معظم الدراسات التاريخية الاكاديمية على عصر محمد علي وأسرته، لذلك أصبح إهمال الفترة السابقة متعمدًا، الأمر الذي أشار إليه المؤرخ أحمد عزت عبد الكريم.

أما المدرسة الشامية؛ فقد تأثرت بكتابة التاريخ العثماني بالصدام الشديد، الذي حدث بين العرب والترك، منذ أواخر القرن التاسع عشر، وحتى سقوط الدولة العثمانية، وصراع القومية العربية أمام محاولات التتريك، والمذابح الجماعية لجمال باشا في الشام. وكما يقول عفيفي إن الدراسات الوثائقية في العقود الأخيرة، تظهرنا على حاكم عثماني لا ينتمي إلى صنف الشياطين الأشرار، ولا إلى صنف الملائكة الأطهار.

وبالتالي نؤكد هنا على أن معظم المؤرخين، قد درجوا إلى وقت قريب عند التطرق إلى العصر العثماني، إلى وصفه بالتدهور والانحدار؛ وذلك بسبب الانسياق إلى النظر إلى الفترة العثمانية في تاريخ مصر من منظور غربي. ومن ناحية أخرى، وصم الكثيرون العصر العثماني بالتدهور دون مراجعة لمفهوم التدهور وأبعاده المختلفة، ومدى انطباق ذلك على العصر العثماني، وعقد هؤلاء مقارنة من وجهة نظر قومية، بين ذروة المجد في عصر سلاطين المماليك، وبناء مصر الحديثة على يد محمد علي، وهكذا سقط العصر العثماني بين مجدين.

لذلك يقدم الرحالة المسلمين معالجة لصورة مصر، للتأكيد على مدى الاستمرارية أو انقطاعها في مكانة ودور مصر في المحيط، الذي قدر لها أن تتعايش فيه، وتكيف دورها التاريخي معه، وبيان النظرة الشرقية لصورة مصر، إزاء النظرة الغربية لها، من خلال شهادات رحالة مسلمين، تغطي فترة القرون الثلاثة، مدعمة بكتابات رحالة المشرق والمغرب، حتى تتكون لدينا صورة مصر بشكل أقرب إلى الدقة. ومن هؤلاء الرحالة ليو الافريقي، والحسن الوزان، ومصطفى على العثماني، وأبي عبد الله القيس، وعبد الغني ابن إسماعيل النابلسي، وأبو سالم العياشي.

وفي الأخير نشير إلى أنه حتى وقت قريب، لم تكن لدينا صورة واضحة عن أحوال المجتمع العربي في العصر العثماني. إذ سادت نظرة سوداوية لهذه الصورة، إلا أن العقود الأخيرة، شهدت صورة علمية في معالجة دراسة مجتمع الولايات العربية في العصر العثماني، من خلال المصادر التاريخية الجديدة، إذ تمت إعادة النظر في المقولات القديمة عن المجتمع العربي، إستنادًا إلى مصادر محلية جديدة، يأتي على رأسها سجلات المحاكم الشرعية، ودفاتر الإدارة.

فأضافت هذه المصادر أبعادًا جديدة في دراسة المجتمع العربي، تتجاوز التاريخ السياسي، إذ أظهرت لنا هذه المصادر مدى تطور المدينة وعمرانها، والعلاقة بينها وبين الريف، والمعاملات المالية المختلفة، وشراء وايجار العقارات، والتعريف بالقوى الاجتماعية، التي كانت فاعلة في السوق المالية، والتجارية، والعقارية. ورصد دور المرأة في المحكمة الشرعية من حيث الأحوال الشخصية، والمعاملات المالية، وأيضًا دراسة العلاقة بين السلطة والأهالي.

كما أبرزت هذه المصادر الدور المهم، الذي لعبه العلماء كوسطاء بين السلطة والرعية. وبعد ظهور حجج التركات، أصبحت مادة خصبة للتعرف على أوضاع الأقاليم والولايات، فكان دور الأوقاف في دعم الأنشطة وتمويلها ذاتيًا، وكان أصحاب الحرفة الواحدة يتجمعون في نظام أشبه بنظام النقابات، يسمى الطوائف، وكانوا ينتخبون كبير للطائفة. وبعض الحجج دلت على أن النساء كان يمارسن الخلع، ويضيفن شروطهم في عقد الزواج.

وفي النهاية؛ مهما يكن من أوجه النقد لفترة الحكم العثماني للعالم العربي، إلا أن ذلك الحكم ساعد على إيجاد وحدة سياسية واقتصادية من نوع خاص، بين الولايات العربية لأول مرة بعد ضعف الدولة العباسية، وما ترتب على ذلك من آثار مهمة على الحياة الاجتماعية، نجد مظاهرها حتى في المطبخ العربي والمأكولات المتشابهة ذات الأصل العثماني، فضلًا عن حرية الهجرة، والتنقل بين بلدان العالم العربي، وتواجد العائلات في مختلف الأقطار العربية. كما لا نستطيع أن ننكر الفترة العثمانية، وأهميتها في الوقوف أمام التدخل الأجنبي، وحماية المجتمع العربي لفترة طويلة من التخريب. ■

محمود أحمد عبداللهي أحمد: باحث مصري، حاصل على الماجستير في التاريخ الحديث من معهد الدوحة للدراسات العليا في قطر، يدرس الدكتوراه حالياً في جامعة القاهرة.